



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

**The impact of the capital increase in the rate of return on stock price
(Applied in the study of a sample of Iraqi banks)**

ياسر سامي حسين الجبوري
م. د. وفاء عبد الأمير
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد
الباحث

المستخلص

يعد رأس المال المصرفي الحجر الأساس الذي يركز عليه المصرف في ممارسة الأعمال والنشاطات وكلما كان رأس المال ذا كفاية مالية جيدة ازدادت قدرة المصرف على منح الائتمان وتوسيع الأنشطة المختلفة وتوفير عنصر الأمان بالنسبة للمودعين وغيرهم من مصادر التمويل لتحقيق الأرباح وزيادة حجم التداول للأسهم مما يسبب في ارتفاع معدل العائد لأسهم المصارف ولقد قام البنك المركزي بوصفه رئيس الجهاز المصرفي بإصدار تعليماته بزيادة رأس المال المصرفي وذلك حسب متطلبات التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي من خلال دعم المشاريع الاستثمارية التي تمول من خلال المصارف ، ويهدف البحث لبيان مدى التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي العراقي لزيادة رأس المال المصرفي وأثره على معدل العائد للسهم وبفرضية أن زيادة رأس مال المصارف واستثماره بصورة صحيحة يساهم في ارتفاع معدل العائد لأسهم هذه المصارف ويتطبيق المعايير المالية والاساليب الاحصائية لأثبات علاقة رأس المال بمعدل العائد لسعر السهم ومن اهم النتائج التي توصل اليها الباحث ان احتجاز المصارف للأرباح من أجل زيادة رأس المال الممتلك أثر بصورة سلبية في معدل عائد السهم للمصارف .

Abstract

The capital banking foundation stone upon which the bank in the practice of business activities, the more capital a good financial adequacy of the increased bank's ability to grant credit and expand the various activities and provide a safety element for depositors and other sources of funding to achieve profits and increase the trading volume of the shares, causing the rise the rate of return for the shares of banks and have the Central Bank as head of the banking system by issuing instructions capital increase banking, according to the requirements of economic development and increase gross domestic product by supporting investment projects that are financed through banks, the research aims to show the extent of the banks commitment to the instructions of the Iraqi Central Bank to raise capital banking and its impact on the rate of earnings per share and the premise that the bank capital increase and invest properly contributes to the high rate of return for the shares of these banks and the application of financial standards and statistical techniques to prove the capital relationship with a rate of return on the share price and the most important findings of the researcher that the detention of bank profits in order to increase capital property had a negative impact on earnings per share for banks rate.

ان رأس المال المصرفي يُعدّ العنصر الاساسي الذي يعتمد عليه في مزاولة أنشطة المصرف وتحسين الاداء المصرفي ونظراً للتطورات السريعة المحيطة بالبيئة المصرفية دفع متخذي القرار في البنك المركزي الى اصدار تعليماته لزيادة رأس مال المصارف وذلك لأهميته في تحقيق الاهداف المرسومة ، التي تترتب على تحقيق الأرباح وارتفاع حجم التداول على أسهم المصرف مما يساهم في ارتفاع معدل العائد السهم ، وتؤدي المصارف في العراق دوراً أساساً في هذا السوق إذ تشكل العمود الفقري لنظم الدفع، كما تقوم بالدور الأساس في حشد المدخرات ، وتوفير التسهيلات الائتمانية للفعاليات الاقتصادية المحلية .

أولاً : منهجية البحث

١. مشكلة البحث : يعد رأس المال المصرف من أكثر المصادر تأثيراً في النشاط المصرفي وتكمن مشكلة البحث فيما يلي :

- عدم الالتزام بتعليمات البنك المركزي العراقي لزيادة رؤوس أموال المصارف .
- ضعف الاستثمار او الاستثمار غير الصحيح لزيادة رأس مال المصرف والذي يؤدي الى انخفاض عائد السهم .

٢. أهمية البحث : تتبع أهمية البحث من أهمية إلزام المصارف على زيادة رأس مالها وفق سلطة البنك المركزي وتعليماته الصادرة للمصارف ودوره في تحسين الأداء المصرفي نظراً للتطورات السريعة المحيطة بالبيئة المصرفية مما دفع الكثير من متخذي القرار إلى الاهتمام بزيادة رأس المال و مدى فعاليته في تحقيق الأهداف المرسومة وما يترتب على ذلك من تحقيق الأرباح وارتفاع معدل العائد للسهم .

٣. اهداف البحث : يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الآتية :

- أ- بيان مفهوم زيادة رأس المال وأثره على معدل العائد السهم .
 - ب- بيان نوع العلاقة بين زيادة رأس المال ومعدل العائد للسهم .
 - ت- مدى التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي لزيادة رأس مالها إلى ٢٥٠ مليار دينار عراقي
 - ث- مستوى التقدم الذي أحرزه معدل عائد أسهم المصارف التي زادت رأسمالها .
٤. فرضية البحث : زيادة رأس مال المصارف (المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) واستثماره بصورة صحيحة يساهم في ارتفاع معدل عائد أسهم هذه المصارف .

٥. اساليب جمع البيانات والمعلومات :

- أ- الجانب النظري : سيتم الاعتماد على الكتب و الأطاريح والرسائل الجامعية والدوريات .
- ب- الجانب العملي : فيعتمد على التقارير المالية والحسابات الختامية للمصارف عينة البحث .

ثانيا : الجانب النظري - رأس المال ومعدل العائد

١ - المصارف التجارية

أ- اصل كلمة المصرف : أصل كلمة المصرف (بكسر الراء) - باللغة العربية - مأخوذة من المصرف بمعنى بيع النقد بالنقد ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف ويقابلها كلمة مصرف ذات الأصل الأوربي والمشتقة من الكلمة الإيطالية Banco التي تعني المنضدة او الطاولة (عبد الله، ٢٠٠٩، ١٦) .

ب- تعريف المصرف التجاري :

(١) " الشركة التي يرخص لها بممارسة الاعمال المصرفية وفق القانون" (العلي، ٢٠١٣، ١٩) .
(٢) " نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان" والمصرف التجاري بهذا التعريف يعد مصدر منح الائتمان للجمهور (هندي، ٢٠١٠، ٥) .
ومن الممكن تعريف المصرف التجاري " مؤسسة مالية تقوم بقبول الودائع من الاخرين وإعادة اقراضها إلى الجمهور مقابل الحصول على فوائد أعلى من الفوائد التي تمنحها للمودعين وتتميز بتعاملها الواسع مع الجمهور من خلال الإقراض والاقتراض وتسعى من هذا إلى تعظيم أرباحها وقيمتها في السوق المصرفية "

ت - اهمية المصارف التجارية :

(١) حشد المدخرات : إذ تعد عملية تعبئة الموارد وتوزيعها على القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية واكسبها صفة الوساطة المالية بين المدخرين والمقترضين (خطاب، ٢٠٠٩، ٣٦) .
(٢) تمويل الاستثمارات : من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية لتمويل استثمارات القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء كان تمويلاً مباشراً عن طريق قيام الشركات التي تحتاج إلى التمويل بطرح الأسهم والسندات في الأسواق المالية ، أم بصورة غير مباشرة عن طريق الوسطاء الماليين (المصارف والمؤسسات المالية الأخرى) إذ تعمل بصفقتها وسيطاً مالياً لنقل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين ، وتعد المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشاراً ، وتتنوع ما بين تجاري وصناعي وزراعي ، و منها من يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات (عبد القادر ، ٢٠١٠ ، ٣٢) .
(٣) توجيه الائتمان: عن طريق التجاوب مع السياسة التي يرسمها المصرف المركزي ، وتحديد القطاعات التي بحاجة إلى دعم أكثر من غيرها بما يتلاءم مع سياسات الدولة الاقتصادية (رمضان وجوده، ٢٠٠٦، ١٢٠) .

٢ - رأس المال المصرفي :

عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

أ- مفهوم رأس المال المصرفي : فيما يتعلق بالاقتصاد التقليدي فقد كان (ادم سمث) أول من فسح لرأس المال مكاناً بين عوامل الإنتاج ، الكثير من الاقتصاديين والماليين اتفقوا على إنّ رأس المال هو الموجودات الصافية للمصرف و الاستثمارات فضلاً عن المكاسب والأرباح (الشمري، ٢٠٠٨، ١٧٠) .

ب- تعريف رأس المال المصرفي :

(١) رأس المال بأنه " جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة مطروح منه المطلوبات " (الزيبي، ٢٠٠٤، ٤١٦) .

(٢) " هو كمية المال الذي تدخره لتفادي المخاطر المحتملة الناجمة عن نشاطات مصرفية معينة كالقروض " (اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤، ١٠) .

" يمكن أن نعرف رأس المال المصرفي بأنه مجموع أموال المصرف التي من الممكن استخدامها لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف من عمليات التمويل والاستثمار "

ت - أهمية رأس المال المصرفي :

(١) يمثل الدرع الحصين للمصرف من ناحية المودعين عند انخفاض الأموال .

(٢) يعد مصدر جيد وفاعل لتمويل استثمارات المصرف (الموجودات الثابتة والاجهزة والمكائن) لتشغيل المصرف .

(٣) له أهمية في تغطية وتحمل الخسائر الناجمة عن العمليات التشغيلية .

(٤) يدعم الثقة من ناحية المقترضين والدائنين .

(٥) واخيراً فإنّ لجنة بازل للرقابة المصرفية قد حددت بأن لا تقل كفاية رأس المال في المصارف عن ٨% وذلك لمواجهة الخسائر المحتملة او المتوقعة في الأنشطة المصرفية (الشمري، ٢٠١٢، ١٩٧) .

ث - أنواع رأس المال المصرفي :

هناك أنواع عدة لرأس المال المصرفي نذكر منها :

(١) رأس المال الاسمي : هو القيمة الاسمية للأسهم التي يصدرها المصرف تميزاً عن القيمة الدفترية او القيمة السوقية .

(٢) رأس المال الاحتياطي : و تمثل المبالغ المتبقية عن القيمة الاسمية التي يكون الملاك هم مسؤولين في حالة حل المصرف .

(٣) رأس المال العامل : وهي موجودات تسهم في تحقيق الأرباح نتيجة تشغيلها في العمل (الشمري، ٢٠١٢، ١٩٤) .

(٤) رأس المال المكتتب به : هو رأس المال المكتتب به فعلاً من المؤسسين والمكتتبين وهو يمثل قيمة رأس المال المدفوع فعلاً وقد يختلف رأس المال المكتتب به عن رأس المال المصرح به

(www.amawi.info) .

٥) رؤوس أموال المتداولة : هو الرأس المال غير المتخصص وبعبارة أخرى هو الذي يقبل التوظيف بسهولة وبأقل تضحية مثال النقود والأسهم والسندات وغيرها من الموجودات المتداولة مثل البضاعة والمخزون والسندات المعدة للقبض او هي المبالغ التي تنفق لغرض الإنتاج والتحصيل (الشمري ٢٠١٢، ١٩٤) .

ج - كفاية رأس المال المصرفي :

لقد زاد الاهتمام بمفهوم كفاية رأس المال بعد أن أقرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ١٩٨٨ معيارها الموحد المعرف باتفاق (بازل ١) لكفاية رأس المال المصرفي الذي أصبح فيما بعد معيارا دوليا يدل على متانة المركز المالي للمصرف ويقوي ثقة المتعاملين معه (المزوري، ٢٠٠٥، ٢٠) ، وأن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال مازال (٨%) وفقا لاتفاق (بازل ٢) بالنسبة للمصارف الناشطة دوليا والمصارف الكبرى التي ترى السلطات الرقابية ضرورة الالتزام بتطبيقه .

ح - زيادة رأس المال المصرفي :

ارتبط حجم رأس المال في قطاع البنوك بمقدار المخاطر التي تتعرض لها ، وذلك لأن البنوك تعمل أساسا بأموال المودعين ومن خلال استخدامها لدى الغير في شكل قروض وتسهيلات واستثمارات مما يجعلها تتحمل مخاطرها ومخاطر الآخرين ، لهذا يعطى رأس المال الثقة للمتعاملين مع البنوك ولجهات الرقابة، وكذلك الثقة في قدرتها على العمل ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها باعتبار أن رأس المال هو خط الدفاع الأول عن أموال المودعين لمقابلة مخاطر الائتمان والتمويل وتقلبات سعر الصرف والفوائد ومخاطر البلاد التي تعمل فيها ومخاطر السوق (ابو رحمة، ٢٠٠٧، ٩) .

خ - اسباب زيادة رأس المال المصرفي : تلجأ العديد من المصارف إلى زيادة رؤوس أموالها بأساليب وطرق مختلفة وذلك لأسباب ومبررات متعددة يمكن إجمال أهم هذه الأسباب على النحو الآتي :

١. الوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) وفقاً لمقررات لجنة بازل ٢ والخاصة بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف التي لا تتوافر لديها القدرة على تحقيق النسبة المطلوبة بما يؤدي إلى زيادة قدرتها على البقاء وللاستمرار بالعمل في السوق واكتساب ثقة المصارف العالمية.

٢. إخفاق المؤسسين في تقدير رأس المال عند تأسيس المصرف ، اذ يلجأ المصرف إلى زيادة رأس ماله نتيجة لخطأ المؤسسين في التقدير الصحيح لرأس المال في مرحلة التأسيس أي يتم تقدير رأس المال بمستوى اقل مما يتطلبه النشاط المصرفي ويمكن أن يعود السبب في عدم كفاية رأس المال إلى تغير البيئة أو الظروف المحيطة بالمصرف (Ross,2000, 497) .

٣. لتجنب الآثار المترتبة على التضخم ، إذ يعد التضخم عامل حث مهم لزيادة رأس المال وذلك لأن التضخم يزيد من موجودات المصرف و مطلوباته ولكن يتجه إلى خفض صافي الثروة .

٤. التأقلم مع الأوضاع التنافسية التي تفرضها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات اذ أضافت هذه الاتفاقية بعداً جديداً لضرورة زيادة رأس المال لما تفرضه من فتح أسواق الخدمات المالية في الدول الموقعة عليها ومن ثم أصبح البقاء في الأسواق ومواجهة المنافسة يشكل تحدياً مهماً يجب أن تواجهه المصارف بمختلف الطرق والأساليب بما فيها الرسملة والاندماج وغيرها .

٥. رغبة المصرف في التوسع والنمو في أنشطته وهذا يتطلب تطوير وسائل تقديم الخدمة التي تحتاج إلى أجهزة ومعدات جديدة ومتطورة بهدف تحسين مستوى الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن وهذا يؤدي إلى تعزيز قدرة المصرف التنافسية وقدرته على الدخول في أسواق جديدة وتقديم خدمات مصرفية جديدة بما يؤدي إلى المحافظة على الحصة السوقية للمصرف وتحسينها .

٦. زيادة رأس المال لسداد ديون المصرف ، إذ يتم تحويل ديون المصرف إلى حصص رأس المال فيزيد رأس المال بمقدار الديون التي تم تحويلها وذلك لعدم قدرة المصرف على سداد ديونه مما يدفعه إلى الاتفاق مع الدائنين على إعطائهم أسهما في المصرف مقابل تنازلهم عن ديونهم أو تحويل سنداتهم إلى أسهم (الحسيني و الدوري ، ٢٠٠٠ ، ٨٣) .

٧. زيادة رأس المال لتلبية احتياجات القروض نتيجة لزيادة أعداد الزبائن فارتفاع تكاليف التشغيل ولاسيما تكاليف الأرض والمعدات وخبرات ومهارات الموظفين تؤدي إلى تخفيض أرباح الكثير من المصارف التي تعد المصدر الرئيس لنمو رأس المال من سنة لأخرى هذا من جانب ومن جانب آخر فإنّ البنك المركزي يربط بين حجم رأس المال من جهة وحجم القرض الممنوح لمقترض واحد من جهة أخرى بما يعرف بالسقف الائتماني فإذا أراد المصرف أن يرفع السقف الائتماني ينبغي عليه أن يزيد من رأسماله.

٨. رغبة المساهمين بالحصول على أسهم إضافية بدلاً من الحصول على أرباح نقدية. ويتضح مما تقدم أن هناك العديد من الأسباب والدوافع المهمة التي تقف وراء ضرورة تبني استراتيجية الرسملة المصرفية نظراً للمزايا التي توفرها هذه الاستراتيجية وأثارها الايجابية في أنشطة المصرف المختلفة (الشمري ، ٢٠١٢ ، ٢١٥) .

ع - اساليب زيادة رأس المال المصرفي :

لأهمية رأس المال بالنسبة للمصارف فإنّ العديد منها تلجأ إلى زيادة رؤوس أموالها بأساليب وطرق مختلفة لتحقيق غايات كثيرة فمن هذه السياسات :

عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

(١) سياسة التمويل الخارجي : وذلك عن طريق إصدار أسهم عادية جديدة برغبة أن يتم الاكتتاب بها من قبل المساهمين القدماء لغرض الاكتتاب العام وفي الوقت الذي تتمكن هذه السياسة المصارف من الحصول على الموارد جديدة .

إلا أن هناك بعض الانتقادات التي وجهت اليها ومنها :

- يترتب على هذه الزيادة انخفاض في ربحية السهم الحالية خاصة إذا كان العائد الاستثمارات الجديدة هو أقل من العوائد الحالية .
- يترتب عليها تحمل تكاليف إصدار للأسهم الجديدة وكذلك تحمل تكاليف تسويقية وبعض المصارف الإدارية .
- إصدار أسهم جديدة إنما يؤدي إلى دخول مساهمين جدد مما يؤدي إلى فقدان المساهمين القدماء حق الرقابة الإدارية ولاسيما في ظل اختلال القوة التصويتية لهم (آل شبيب ، ٢٠١٢ ، ٢٠٠) .

(٢) سياسة التمويل الداخلية (احتجاز الأرباح):

تعد الربحية إحدى الأهداف الخاصة للمؤسسات المالية المصرفية ويعكس حجم الأرباح المتحققة ومعدلات النمو فيها مدى الكفاءة في استخدام الموارد المالية وحسن إدارتها لذلك فإن المنشأة تسعى إلى تعظيم أرباحها باستمرار لأسباب ومبررات متعددة منها :

- إنها سوف تسهم في تعظيم القيمة السوقية للأسهم .
- تمكن الإدارة من القيام بعمليات التطوير والتوسيع ولذلك تلجأ بعض الإدارات إلى احتجاز نسبة من الأرباح المتحققة وإضافتها إلى حساب مستقل يطلق عليه الاحتياطات وعندما يزداد حجمها تلجأ المصارف إلى إجراء عملية الرسملة أي إضافة جزء أو كل هذه الاحتياطات إلى رأس المال (الشمري ، ٢٠١٢ ، ١٩٨) .

٣ - الأسهم : تعد الأسهم أداة ملكية إذ يكون لمالكها حق في أموال الشركة وتعد من مصادر التمويل الأقل كلفة بالنسبة للشركة المصدرة وهي النوع الأكثر والأوسع استخداما من قبل الشركات في حصولها على الموارد التمويلية ولاسيما لتكوين رأس المال عند تأسيس الشركات او زيادة رأسمالها ولا يتم ذلك الا بإصدار الأسهم وفي بعض الشركات المساهمة تقتصر على الأسهم العادية ومن ثم فإن الأسهم العادية هي الأداة التي لا بد منها لتوفير التمويل للشركات المساهمة فضلاً عن أنها من أهم الأدوات والوسائل المستخدمة في التعاملات الاسواق المالية ويرتبط عمل هذه الاسواق وبالذات المالية بهذه الأسهم ويحق لحامل السهم الحصول على حصته حين افلاس الشركة وكذلك انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

أ- مفهوم السهم العادي : تعد الأسهم العادية النوع الأكثر والاسرع استخداما من قبل الشركات في حصولها على الموارد التمويلية وبالذات لتكوين رأس المال عند التأسيس الشركات هذا ولا يمكن تصور إنشاء شركة مساهمة من دون أن تقوم بإصدار أسهم عادية وقد تقتصر الأسهم في بعض الشركات المساهمة على الأسهم العادية دون الأنواع الأخرى من الأسهم (الربيعي ، ٢٠٠٩ ، ٢٠٠) .

عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

ب- تعريف السهم العادي : " حق ملكية لحاملها في الشركة التي قام بشراء أسهمها وعند انقضاء الشركة سواء بالبيع او بالتصفية يحصل حملة الأسهم العادية على مقابل حصصهم بعد استبعاد ديون الشركة او اية مستحقات عليها" (Charles and Jordan,2002,71)، ويرى النعيمي والتميمي السهم " أداة ملكية قابلة للتداول يحق لحاملها الحصول على عوائد غير ثابتة بجانب حصته في موجودات الشركة والمثبتة في شهادة السهم " (النعيمي و التميمي ، ٢٠٠٩ ، ١٢٦) ، وتناول آل شبيب السهم " هي أداة ملكية ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام او الخاص لها القابلية على التداول في السوق الثانوية وتتصف بكونها دائمية العمر مع الشركة او المشروع " وجاء تيم ليعرف السهم " صك او وثيقة تصدر من شركة مساهمة او تطرح للاكتتاب العام وتعطي حامله الحق في امتلاك جزء من المنشأة يتناسب مع قيمة الأسهم التي يملكها " (تيم ، ٢٠١٣ ، ١٣٣) .
ويمكن تعريف السهم " هي أداة ملكية بصورة صك ذات قيمة ثابتة تتميز بقابليتها للتداول وامتلاك حصة في رأس مال الشركة فضلاً عن الحصول على العوائد غير الثابتة من أرباح الشركة "

٤ - عائد السهم :

أ - مفهوم العائد : الذي يقصد به هنا كما بينه (الزبيدي ، ٢٠٠٤) أنه ربحية السهم الواحد تمثل ما يكسبه الدينار الواحد المستثمر خلال مدة زمنية محددة ، العائد هو إجمالي الدخل الذي يحققه المستثمر من استثماره في كل عام، ويتم التعبير عنه كنسبة من قيمة الاستثمار الأصلية ويحصل المستثمر على عائد من استثماره في الأسهم أو صناديق الاستثمار ويمكن الحصول على العائد على الاستثمار من قسمة الربح الموزع الذي يحصل عليه المستثمر خلال العام على إجمالي المبلغ الذي أنفقه لشراء أداة الاستثمار (أسهم، أدوات دين ، وحدات صناديق استثمار) (www.cma.org.sa) .

ب _ تعريف العائد على حقوق الملكية : يقيس معدل العائد على حقوق المساهمين نسبة ربح الشركة إلى مجموع حقوق المساهمين فيها ويتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي ربح الشركة على إجمالي حقوق المساهمين (cma.org.sa) .

هو قياس يبين قدرة الشركة على تحويل الأموال المستثمرة إلى أرباح (الشمري، ٢٠٠٨، ١٨١) .

ت - اهمية العائد : أن مالكي الوحدة الاقتصادية ومقرضيها لهم نفس الغاية والهدف هو زيادة ربحية الوحدة الاقتصادية . لذلك هو مهتمين بالربح في جميع المراحل النشاط ، الدائنين يهتم معرفة كيفية استعمال الشركة مصادر الربحية لتستطيع في المستقبل دفع الفوائد وأصل القرض . الملاك يهتموا بحيث تكون الوحدة الاقتصادية ربحية حتى تصبح قيمة الأسهم أكثر ارتفاع مما يعود عليهم بالمنفعة .

الإدارة يجب ان تظهر للملاك والدائنين بأنها قادرة على إدارة أصول الشركة وتحقيق أهدافهم ومتطلباتهم . حيث ان الإدارة العالية يتوجب عليها مقابلة تنبؤات الربحية لمالك الوحدة الاقتصادية وإيصال هذه المعلومة للإدارة الأدنى هذه الأهداف الربحية والتي يتم تعميمها حول أرجاء الشركة ، جميع المدراء يسعون

لتحقيق هذه الأهداف وتحقيق سقف الأمان من الربحية لضمان بقائهم واستمرارهم في الشركة
(www.hrddiscussion.co) .

ث - **الفائدة من معدل العائد على حق الملكية** : يُبين معدل العائد على حق الملكية مقدار صافي الدخل بالدينار الذي حققه المصرف التجاري مقابل كل دينار ساهم به المالكون كجزء من مصادر تمويل المصرف (العلي ، ٢٠١٣ ، ١٠٩) ، فالهدف الأساسي للمصرف التجاري هو زيادة ثروة الملاك ، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح (أبو حمد و قدوري ، ٢٠٠٥ ، ٣٤٨) ، ويحسب من خلال قسمة صافي الدخل على إجمالي حق الملكية (Rose and Fraser, 2002 , 37) .

٥ - **أثر زيادة رأس المال على معدل العائد للسهم** : إنّ لزيادة رأس المال المصرفي أهمية كبيرة في زيادة مستوى النشاط المصرفي وتوسع النمو والاستثمار إلا أن المصارف العراقية لم تقوم بهذه الزيادة إلا بعد إلزامها بقرار من البنك المركزي العراقي للقيام بهذه الزيادة اذ ينظر البنك المركزي من قراره هذا إلى إحداث نقلة نوعية في النشاط المصرفي ولاسيما نشاط المصارف التجارية الخاصة في العراق .

أ - **اسباب قرار زيادة رأس المال المصرفي** : ألزم البنك المركزي العراقي الذي هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن حركة القطاع المصرفي في العراق القطاع المصرفي برفع رؤوس أمواله إلى أكثر من ٢٥٠ مليار دينار وذلك لمجموعة من الاسباب :

(١) إنّ قرار الزيادة بمثابة شرط من شروط الاستجابة لمتطلبات البناء والأعمار والتنمية ، إنّ زيادة رأسمال المصارف سواء (الحكومية او الأهلية) سيسهم في تطوير القطاع المصرفي العراقي والعمل على زيادة الخدمات المصرفية التي تمنح للمواطنين .

(٢) إنّ زيادة رأسمال المصارف هي مسألة ضرورية ومهمة ، لأن المصارف العراقية ما تزال رؤوس أموالها قليلة جدا قياسا لمصارف الدول المجاورة ، إذ إنّ المصرف العربي في الأردن ميزانيته ثلاثة أضعاف ميزانية الحكومة الأردنية ، لذلك علينا أن نعمل على زيادة رؤوس أموال المصارف الحكومية لزيادة الخدمات المصرفية المقدمة للمواطنين و إنّ المصارف الخاصة (الأهلية) والحكومية في العراق ذات رؤوس أموال قليلة عدا مصرفي الرشيد والرافدين والمصرف العراقي للتجارة ذات رؤوس أموال كبيرة نتيجة حجم التعاملات المصرفية التي تقوم بها داخل وخارج العراق (www.cbi.iq) .

(٣) إنّ قرار رفع رؤوس أموال المصارف الخاصة إلى ٢٥٠ مليار دينار جاء لتقويتها، لأن ضعف رأس المال فيها يقلل من فرص التمويل وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية والبناء الحقيقي ، و إنّ قرار البنك المركزي رفع رؤوس أموال المصارف الخاصة إلى ٢٥٠ مليار دينار جاء وفقاً لمعطيات المرحلة وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي (www.alitthad.com) .

(٤) إنّ زيادة رؤوس أموال المصارف الخاصة سيجعل منها موضع ثقة بالنسبة للمصارف العالمية وذلك مما ينعكس بصورة ايجابية على عملها ويبين أنها بدأت تمارس دورها بصفتها مصارف حقيقية

عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

فضلا عن الاستفادة من التسهيلات المقدمة من المصارف الاجنبية المراسلة في مجالات خطابات الضمان والاعتمادات المصرفية .

(٥) أن قرار البنك المركزي جاء لتحسين مستوى الاداء المصرفي .
(٦) أن رفع رأس المال للمصارف يوسع تعاملاتها ومركزها وعلى المصارف الضعيفة أن تتبع قواعد النمو وتقوم بعمليات الاندماج لتكوين مجموعة مصرفية قوية .

ب - قانون زيادة رأس المال المصرفي :

إنّ قرار البنك المركزي بإلزام إدارات المصارف التجارية الخاصة بالقيام برفع رؤوس أموالها على شكل مراحل من (٥٠) مليار دينار عراقي إلى (٢٥٠) مليار دينار عراقي خلال مدة ثلاث سنوات من عام ٢٠١٠ ولغاية عام ٢٠١٣ جاء لتغيير مسارات أنشطة وفعاليات والتعاملات الخاصة بالمصارف والارتقاء بمستوى اداء المصارف ولاسيما المصارف الخاصة وذلك لتجاوز العجز في تمويل وإقراض المشاريع التنموية والاستثمارية ذات القيم الاقتصادية الكبيرة والمهمة للبلد كونها تعمل بمعدلات رؤوس أموال لا تتجاوز ال (١٠٠) مليار دينار عراقي وذلك ما لا يتفق مع التوجهات الاقتصادية والاستثمارية التي يهدف اليها البنك المركزي و إنّ القرار يمثل خطوة وقائية تساعد القطاع المصرفي الخاص المحلي في منافسة المستثمر الأجنبي القادم نحو سوق المال العراقية فضلا عن كسب ثقة تلك المصارف والاستفادة من التسهيلات المقدمة في مجالات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية ولقد قام البنك المركزي بتحديد جدول زمني لإنجاز الزيادة في رأس مال المصارف ذلك مقابل ضمانات مالية أودعت لدى البنك المركزي لحين إنجاز معاملات وإجراءات زيادة رأس المال ، و يتوقع سحب تراخيص خمسة مصارف تجارية غير قادرة ولا رغبة في زيادة رؤوس أموالها قبل انقضاء المهلة لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ الا أن المصارف الأخرى التزمت بالقرار أو اتخذت خطوات لكن تلك البنوك الخمسة لا تعمل على ذلك، ويضغط البنك المركزي العراقي على مصارف القطاع الخاص لزيادة رؤوس أموالها إلى ٢٥٠ مليار دينار (٢١٥ مليون دولار) في إطار جهود لتقوية النظام المصرفي ورفع كفاءته وبحسب موقع البنك المركزي على الأنترنت يعمل في العراق ٢٣ بنكا تقليديا خاصا وتسعة بنوك إسلامية خاصة وسبعة بنوك مملوكة للدولة و١٦ بنكا أجنبيا ، والمصارف التي لا تلتزم بالقرار فسوف تلغى إجازة الصيرفة الممنوحة لشركة المصرف المخالف استنادا لأحكام قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ (www.almadasupplements.com) .

والزيادة لرأس المال تكون بنوعين اما عن طريق طرح اسهم جديدة للاكتتاب او رسملة الارباح المحتجزة ، ومن المفترض ان بزيادة رأس المال تزداد الارباح ويكون بذلك معدل العائد جيد الا ان هناك بعض الحالات تقوم بها الشركات بشراء الاسهم وذلك حين توفر مقدار جدي من الارباح المحتجزة وذلك طمعا في احتكار ملكية المصرف و إذا أعادة الشركة شراء الكثير من أسهمها، فإن هذا سوف يقلل من قيمة أسهمها المتداولة رافعاً بذلك قيمة العائد على الأسهم مما سيخلق إشارة "شراء" قد لا يكون لها ما يبررها (الشمري ، ٢٠١٢ ، ٢١٥) .

عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

اما المصارف التي لا تزيد من رأس المال والاستثمارات فسوف تتخفف الارباح وبذلك ينخفض معدل العائد على السهم و إذا انخفض العائد على أسهم الشركة حتى إذا أعلنت عن أرباح فإن ذلك يعني أن إدارة الشركة لا تحسن إعادة استثمار أرباحها بكفاءة ، وهذا يمكن أن يعوق نمو الشركة المستقبلي، مما يجعل أسهمها أقل جاذبية للمستثمرين ويدفع بسعر للانخفاض ، ولذلك فنظرياً كلما ارتفع العائد على الأسهم كلما كان فرص الاستثمار في سهم الشركة أفضل (ابو رحمة، ٢٠٠٧، ١٢) .

وتعد نسبة العائد على حق الملكية صورة واضحة لعلاقة زيادة رأس المال بسعر السهم وتعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالبنك ، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.

وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الامريكية من قبل ديفيد كول، كإجراء لتقييم أداء البنوك (قريشي، ٢٠٠٤، ٩٠) ، ويمكن قياس هذا المتغير من خلال المعادلة التالية:

صافي الربح بعد الضريبة

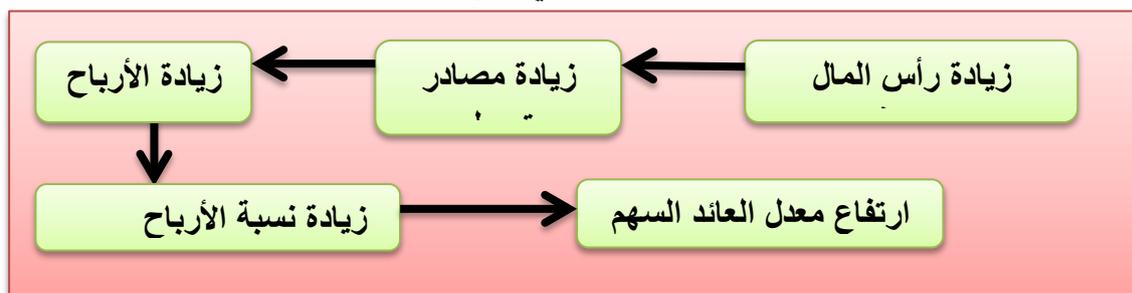
العائد على حقوق الملكية =

مجموع حقوق الملكية *

وتعتبر هذه النسبة عن مدى كفاءة ونجاح البنك في استثمار امواله حيث انه كلما زادت ربحية البنك سيودي ذلك الى زيادة معدل العائد للسهم وبالتالي تعظيم قيمة اسهم البنك في السوق المالي، الامر الذي يؤثر بشكل ايجابي على درجة الامان المصرفي للبنك، وقد وضحت الادبيات المالية والمصرفية الى وجود علاقة طردية بين معدل العائد على حقوق الملكية ودرجة كفاية راس المال (Molyneux P, Thornton J,1992) ، بمعنى أي ارتفاع على معدل العائد على حقوق الملكية سوف يؤدي الى ارتفاع درجة كفاية راس المال والعكس صحيح.

الشكل رقم (١)

أثر زيادة رأس المال المصرفي على معدل العائد للسهم



المصدر: من إعداد الباحث

* حقوق الملكية يقصد به رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الارباح المحتجزة



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

ثالثاً - الجانب العملي :

قياس كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث

أ - مصرف الشمال : لقياس كفاءة رأس المال الممتلك للمصرف بعد زيادة رأس المال تطبيق معايير كفاءة رأس المال في السنة الاخيرة للزيادة ٢٠١٣ والمعايير الخمسة هي :

رأس المال الممتلك = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة

$$٢٩١٢٦٢٤١٤٠٠٠ = ٤١٢٦٢٤١٤٠٠٠ + ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠$$

$$٢٩١٢٦٢٤١٤٠٠٠$$

١. نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات = $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات}} \times ١٠٠\%$

$$١٧٦٤٩٠٤٥٥٨٠٠٠$$

نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات = ١٦,٥٠%

يتبين من النتيجة السابقة إنَّ رأس المال الممتلك قادر على مواجهة الخسائر الناتجة عن الموجودات بنسبة ١٦,٥٠% من الموجودات وهي نسبة جيدة ، وتمثل نسبة تمويل الموجودات من رأس المال الممتلك .

$$٢٩١٢٦٢٤١٤٠٠٠$$

٢. نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع = $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الودائع}} \times ١٠٠\%$

$$١٣٩٣٥٨٤٢٥٠٠٠٠٠$$

نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع = ٢٠,٩%

يتبين من النتيجة السابقة ان نسبة رأس المال الممتلك القادر على مواجهة خسائر الودائع بنسبة ٢٠,٩% من الودائع وهي نسبة جيدة قياسا بالنسب المعيارية التي اتفق عليها في بازل (١,٢) وهي ١٠% .

الموجودات الخطرة = الموجودات - النقدية

$$٧٥٠٢٠٦٣٥٨٠٠٠ = ١٠١٤٦٩٨٢٠٠٠٠٠ - ١٧٦٤٩٠٤٥٥٨٠٠٠$$

$$٢٩١٢٦٢٤١٤٠٠٠$$

٣. نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة = $\frac{\text{رأس المال}}{\text{الموجودات الخطرة}} \times ١٠٠\%$

$$٧٥٠٢٠٦٣٥٨٠٠٠$$

نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة = ٣٨,٨٢%

تبين النتيجة أعلاه إنَّ قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة خسائر الموجودات الخطرة بنسبة ٣٨,٨٢% وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع النسبة المتفق عليها في بازل (١,٢) وهي ٨% ، وإنَّ نسبة تمويل الموجودات الخطرة من رأس المال الممتلك ٣٨,٨٢% .



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

٢٩١٢٦٢٤١٤٠٠٠

٤ . نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض = $\frac{291262414000}{208184136000} \times 100\%$

٢٠٨١٨٤١٣٦٠٠٠

نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض = ٦٤,٤٨%

من خلال هذه النتيجة يتضح إن نسبة القروض الممولة من خلال رأس المال هي ٦٤,٤٨% وكذلك توضح هذه النسبة قدرة مواجهة الخسائر الناتجة عن القروض بقدر ٦٤,٤٨% وهي نسبة جيدة .

٣١٥٤٨٣٧٨٥٠٠٠

٥ . نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات = $\frac{315483785000}{53702109000} \times 100\%$

٥٣٧٠٢١٠٩٠٠٠

نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات = ٥٨٧,٤٧%

تبين من النتيجة في أعلاه إن رأس المال الممتلك قادر على مواجهة ٥٨٧,٤٧% من خسائر الاستثمارات وهذا مؤشر جيد على مواجهة خطر الاستثمار الا انها توضح نسبة الاستثمارات المنخفضة قياسا برأس المال وهو ما ينعكس على الربحية ومن ثم سعر السهم ، وإن رأس المال الممتلك قادر على تمويل الاستثمارات بمقدار هذه النسبة ، نلاحظ ان كفاءة رأس المال الممتلك جيدة بالمقارنة مع نسب كفاية رأس المال في قانون المصارف العراقي والبالغة ١٢% ولكن نلاحظ إن الاستثمارات كانت نسبة جيدة إلا إنه يعكس انخفاض الاستثمارات ، بسبب ارتفاع النسبة بصورة كبيرة ولكن بشكل عام كفاءة رأس المال للمصرف جيدة .

ب - مصرف المتحد : يتم قياس كفاءة رأس المال الممتلك للمصرف لعام ٢٠١٣ من خلال تطبيق نسب

او معايير كفاية رأس المال كما يلي :

رأس المال الممتلك = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة

٣٣٨٨٣٣٢٦٤٠٠٠ = ٠ + ٣٨٨٣٣٢٦٤٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

٣٣٨٨٣٣٢٦٤٠٠٠

١ . نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات = $\frac{338833264000}{754864898000} \times 100\%$

٧٥٤٨٦٤٨٩٨٠٠٠

نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات = ٤٤,٨٨%



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

يتبين من النتيجة السابقة إنّ رأس المال الممتلك قادر على مواجهة الخسائر الناتجة عن الموجودات بنسبة ٤٤,٨٨% من الموجودات وهي نسبة مقبولة ، وتمثل نسبة تمويل الموجودات من رأس المال الممتلك .

$$2. \text{ نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع} = \frac{338833264000}{349519977000} \times 100\%$$

نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع = ٩٦,٩٤%
يتبين من النتيجة أعلاه إنّ نسبة رأس المال الممتلك القادر على مواجهة الطلب على الودائع بنسبة ٩٦,٩٤% من الودائع وهي نسبة جيدة قياسا بالنسب المعيارية التي اتفق عليها في بازل (١,٢) وهي ١٠% .

الموجودات الخطرة = الموجودات - النقدية

$$3. \text{ نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة} = \frac{338833264000}{641121718000 - 754874898000} \times 100\%$$

نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة = ٥٢,٨٥%
تبين النتيجة أعلاه إنّ قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة خسائر الموجودات الخطرة بنسبة ٥٢,٨٥% وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع النسبة المتفق عليها في بازل (٢و١) وهي ٨% ، وان نسبة تمويل الموجودات الخطرة من رأس المال الممتلك هي ٥٢,٨٥% .

$$4. \text{ نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض} = \frac{338833264000}{537759713000} \times 100\%$$

نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض = ٦٣%
نلاحظ ان نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض جيدة في قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة ٦٣% من خسائر القروض وان نسبة القروض الممولة عن طريق رأس المال الممتلك هي ٦٣% .

$$5. \text{ نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات} = \frac{338833264000}{14103316000} \times 100\%$$

نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات = ٢٤٠,٢%



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

تبين من النتيجة أعلاه إنَّ رأس المال الممتلك قادر على مواجهة ٢٤.٠٢% من خسائر الاستثمارات وهذا مؤشر جيد على مواجهة خطر الاستثمار، وان رأس المال الممتلك قادر على تمويل الاستثمارات بمقدار هذه النسبة إلا إنَّ ارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض الاستثمارات بالمقارنة مع حجم رأس المال الممتلك مما يؤثر على عوائد المصرف .

ومن خلال النتائج السابقة نلاحظ التزام المصرف بمعايير كفاءة رأس المال وان رأس المال الممتلك ذات كفاية جيدة بالمقارنة مع النسبة المعيارية في قانون المصارف العراقي والبالغة ١٢% مع ملاحظة ارتفاع نسبة الاستثمارات إلى رأس المال الممتلك مما يعكس انخفاض الاستثمار .

ت - مصرف بغداد : لقياس كفاءة رأس المال الممتلك للمصرف بعد زيادة رأس المال تطبيق معايير كفاءة رأس المال في السنة الاخيرة للزيادة ٢٠١٣ والمعايير الخمسة هي :

رأس المال الممتلك = رأس المال المدفوع + الاحتياطيّات + الأرباح المحتجزة

$$٣١٥٤٨٣٧٨٥٠٠٠ = ٤١٢٦٢٤١٤٠٠٠ + ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠$$

$$٢٩١٢٦٢٤١٤٠٠٠$$

$$١. \text{ نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الموجودات}} \times ١٠٠\%$$

$$١٧٦٤٩٠٤٥٥٨٠٠٠$$

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات} = ١٦,٥٠\%$$

يتبين من النتيجة السابقة إنَّ رأس المال الممتلك قادر على مواجهة الخسائر الناتجة عن الموجودات بنسبة ١٦,٥٠% من الموجودات وهي نسبة جيدة ، وتمثل نسبة تمويل الموجودات من رأس المال الممتلك .

$$٢٩١٢٦٢٤١٤٠٠٠$$

$$٢. \text{ نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الودائع}} \times ١٠٠\%$$

$$١٣٩٣٥٨٤٢٥٠٠٠٠$$

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع} = ٢٠,٩\%$$

يتبين من النتيجة السابقة ان نسبة رأس المال الممتلك القادر على مواجهة خسائر الودائع بنسبة ٢٠,٩% من الودائع وهي نسبة جيدة قياسا بالنسب المعيارية التي اتفق عليها في بازل (١,٢) وهي ١٠% .

الموجودات الخطرة = الموجودات - النقدية

$$٧٥٠٢٠٦٣٥٨٠٠٠ = ١٠١٤٦٩٨٢٠٠٠٠٠ - ١٧٦٤٩٠٤٥٥٨٠٠٠$$

$$٢٩١٢٦٢٤١٤٠٠٠$$

$$٣. \text{ نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{الموجودات الخطرة}} \times ١٠٠\%$$

$$٧٥٠٢٠٦٣٥٨٠٠٠$$

$$\text{نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة} = ٣٨,٨٢\%$$

عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

تبين النتيجة السابقة إنّ قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة خسائر الموجودات الخطرة بنسبة ٨٢.٣٨% وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع النسبة المتفق عليها في بازل (١,٢) وهي ٨% ، وإنّ نسبة تمويل الموجودات الخطرة من رأس المال الممتلك ٣٨,٨٢% .

$$291262414000$$

$$4. \text{ نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض} = \frac{\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض}}{100\%}$$

$$208184136000$$

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض} = 139,9\%$$

من خلال هذه النتيجة يتضح إنّ نسبة القروض الممولة من خلال رأس المال هي ١٣٩,٩% وكذلك توضح هذه النسبة قدرة مواجهة الخسائر الناتجة عن القروض بقدر ١٣٩,٩% وهي نسبة جيدة الا انها تعكس انخفاض القروض الممنوحة والتي تعد من اهم مصادر الربح للمصرف .

$$291262414000$$

$$5. \text{ نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات} = \frac{\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات}}{100\%}$$

$$410177510000$$

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات} = 71\%$$

تبين من النتيجة في أعلاه إنّ رأس المال الممتلك قادر على مواجهة ٧١% من خسائر الاستثمارات وهذا مؤشر جيد على مواجهة خطر الاستثمار الا انها توضح نسبة الاستثمارات المنخفضة قياسا برأس المال وهو ما ينعكس على الربحية ومن ثم عائد السهم ، وإنّ رأس المال الممتلك قادر على تمويل الاستثمارات بمقدار هذه النسبة ، نلاحظ ان كفاءة رأس المال الممتلك جيدة بالمقارنة مع نسب كفاية رأس المال في قانون المصارف العراقي والبالغة ١٢% ولكن نلاحظ إنّ الاستثمارات والقروض كانت نسبة جيدة إلا أنّه يعكس انخفاضهما ، بسبب ارتفاع النسبة بصورة كبيرة ولكن بشكل عام كفاءة رأس المال للمصرف جيدة .

ث - مصرف اشور : لقياس كفاءة رأس المال الممتلك للمصرف بعد زيادة رأس المال تطبيق معايير كفاءة رأس المال في السنة الاخيرة للزيادة ٢٠١٣ والمعايير الخمسة هي :

$$\text{رأس المال الممتلك} = \text{رأس المال المدفوع} + \text{الاحتياطيات} + \text{الأرباح المحتجزة}$$

$$230920835528 = 20920835528 + 21000000000$$

$$230920835528$$

$$1. \text{ نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات}}{100\%}$$

$$355829503076$$

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات} = 64,89\%$$

يتبين من النتيجة السابقة إنّ رأس المال الممتلك قادر على مواجهة الخسائر الناتجة عن الموجودات بنسبة ٦٤,٨٩% من الموجودات وهي نسبة جيدة ، وتمثل نسبة تمويل الموجودات من رأس المال الممتلك .

$$230920835528$$



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

$$2. \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع} = \frac{\text{}}{\text{}} \times 100\%$$

٨٣١٦٣٩٣٥٢٥٤

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع} = 277,67\%$$

يتبين من النتيجة أعلاه ان نسبة رأس المال الممتلك القادر على مواجهة خسائر الودائع بنسبة 277.67% من الودائع وهي نسبة قوية جيداً قياساً بالنسب المعيارية التي اتفق عليها في بازل (١,٢) وهي 10% .

الموجودات الخطرة = الموجودات - النقدية

$$137445876139 = 218383626937 - 355829503076$$

٢٣٠٩٢٥٨٣٥٥٢٨

$$3. \text{نسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة} = \frac{\text{}}{\text{}} \times 100\%$$

١٣٧٤٤٥٨٧٦١٣٩

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة} = 168\%$$

تبين النتيجة أعلاه إن قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة خسائر الموجودات الخطرة بنسبة 168% وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع النسبة المتفق عليها في بازل (١,٢) وهي 8% ، وإن نسبة تمويل الموجودات الخطرة من رأس المال الممتلك 168% .

٢٩١٢٦٢٤١٤٠٠٠

$$4. \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض} = \frac{\text{}}{\text{}} \times 100\% \text{ (عدم وجود قروض)}$$

٢٣٠٩٢٥٨٣٥٥٢٨

$$5. \text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات} = \frac{\text{}}{\text{}} \times 100\%$$

١٢٦٠٧٥٣٢٧٥١

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمارات} = 1830\%$$

تبين من النتيجة في أعلاه إن رأس المال الممتلك قادر على مواجهة 1830% من خسائر الاستثمارات وهذا مؤشر جيد على مواجهة خطر الاستثمار الا انها توضح نسبة الاستثمارات المنخفضة قياساً برأس المال وهو ما ينعكس على الربحية ومن ثم عائد السهم ، وإن رأس المال الممتلك قادر على تمويل الاستثمارات بمقدار هذه النسبة ، نلاحظ ان كفاءة رأس المال الممتلك جيدة بالمقارنة مع نسب كفاية رأس المال في قانون المصارف العراقي والبالغة 12% ولكن نلاحظ إن الاستثمارات كانت نسبة جيدة إلا إنّه

عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

يعكس انخفاض الاستثمارات ، بسبب ارتفاع النسبة بصورة كبيرة ولكن بشكل عام كفاءة رأس المال للمصرف جيدة .

بعد وضع فرضيات رئيسة للبحث سيجري اختبار هذه الفرضيات من خلال تحليل الارتباط وتحليل الانحدار، وفيما يأتي تفصيلاً لهذه النتائج.

جدول رقم (١) البيانات المالية للمصارف عينة البحث

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	مصرف بغداد
٢٥٠	١٧٥	١١٢,٩٠٠	١٠٠	٨٥	رأس المال
٠,١٣٠	٠,١٤٠	٠,١٩٠	٠,١٣٧	٠,١٨٦	معدل عائد السهم
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	مصرف الشمال
٢٦٥	٢١٠	١٧٥	١٠٠	١٠٠	رأس المال
٠,١٥٠	٠,٢٧	٠,٢٠	٠,٢٥	٠,١٨	معدل عائد السهم
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	مصرف المتحد
٣٠٠	٢٥٠	٢٠٠	١٥٠	١٠٠	رأس المال
٠,١٠٠	٠,٢١	٠,٢٢	٠,٢٢٠	٠,١٤٠	معدل عائد السهم
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	مصرف اشور
٢١٠	١٥٠	٦٦,٧٠٠	٦٦,٧٠٠	٥٧,٥٠٠	رأس المال
٠,٠٨٠	٠,١١٠	٠,١٢٠	٠,١٠٩	٠,١٧١	معدل عائد السهم

المصدر : من اعداد الباحث

وبالاعتماد على البيانات المالية اعلاه نقوم بعملية ايجاد معامل الارتباط والانحدار بين رأس المال ومعدل العائد على السهم وذلك لمعرفة نوع العلاقة بين العاملين ودرجة تأثير المتغير المستقل " رأس المال " بالمتغير التابع " معدل العائد على السهم .

جدول رقم (٢) الاختبار الاحصائي لبيانات عينة البحث

اسم المصرف	مصرف بغداد	مصرف الشمال	مصرف المتحد	مصرف اشور
معامل ارتباط رأس المال بمعدل العائد على السهم	(٠,٦٦٥)	(٠,٢٨٦)	(٠,٢٥٩)	(٠,٧٣٩)

عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

(٠,٧٣٩)	(٠,٢٥٩)	(٠,٢٨٦)	(٠,٦٦٥)	الانحدار بين رأس المال ومعدل العائد على السهم
٠,٥٤٦	٠,٠٦٧	٠,٤٤٢	٠,٤٤٢	معامل التحديد بين رأس المال ومعدل العائد على السهم

المصدر : من اعداد الباحث

من خلال النتائج اعلاه يتبين ان المصارف كانت جيدة في تطبيق معايير كفاية رأس المال ولكن ارتفاع هذه النسب يعكس تأثير سلبي على اداء المصارف بعدم استثمارها لهذه الزيادة مما يؤثر على حجم الارباح التي من المفروض تحقيقها وفق حجم رأس المال المتوفر للمصارف وقيام المصارف باحتجاز الارباح لزيادة رأس المال اثر بصورة كبيرة على حجم الارباح الموزعة وبالتالي اثر كبير على انخفاض معدل العائد للمصارف .

ان معامل الارتباط بين رأس المال ومعدل العائد للسهم ارتباط سالب اي ارتباط عكسي وهذا يعني ان بزيادة رأس المال انخفاض العائد لاسهم المصارف وهذا مناقض للمنطق لان من المفترض ان بزيادة رأس المال يزداد الاستثمار لهذه الزيادة فيزيد الربح ومن ثم يزداد العائد الا ان العائد انخفض وذلك يعود لاحتجاز الارباح من اجل زيادة الزيادة رأس المال مما اثر على انخفاض معدل العائد للسهم ، وبما ان الارتباط كان سالب فان الانحدار اعطا نتيجة تأثير عكسية حيث ان زيادة رأس المال اثرت بصورة عكسية على معدل العائد على السهم فبدل من زيادة معدل العائد انخفض .

اما معامل التحديد فهو يبين نسبة تغير العائد على السهم بتغير رأس المال فنلاحظ نسبة التغير في مصرف بغداد والشمال متساوية وذلك يعكس مدى تقارب ادارة المصرف في اتخاذ القرارات وتقارب نسبة التغير ، وبالنسبة لمصرف المتحد فأن نسبة التغير منخفضة وهذا يعكس ضعف الاستثمار لرأس المال لدى مصرف المتحد ، واخيراً جاء مصرف اشور بنسبة تغير مرتفعة حيث تغير معدل العائد على السهم بتغير رأس امال بنسبة كبيرة .

نلاحظ ان المصارف في السنة التي يرفع فيها رأس المال ينخفض العائد وذلك يعود لارتفاع نسبة الارباح المحتجزة وانخفاض نسبة الارباح الموزعة .

*مبالغ رأس المال بالمليارات

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

أ - استنتاجات :

١. نسب الأداء المالي للشركة سوف تعطيك فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الاستفادة القصوى مما لديها من رؤوس أموال وأصول .
٢. سوف يساعدك العائد على الأسهم (ROE) على قياس قدرة الشركة على تحويل الأموال المستثمرة إلى أرباح إلا أن العائد على الأسهم يمكن أن يتم التلاعب فيه وذلك إذا أعادت الشركة شراء أسهمها، فإن هذا سيخلق إشارة "شراء" في العائد على الأسهم قد لا يكون لها ما يبررها .
٣. العائد على رأس المال يشبه العائد على الأسهم بغض النظر عن حقيقة أن الدين مضاف الآن إلى قيمة أسهم المساهمين وذلك للوصول إلى "إجمالي رأس المال المستخدم" وهو يقيس مدى كفاءة الشركة في توليد عائدات من رأس المال المتاح .
٤. إن رفع رأس المال المصرفي يعد ضرورة اقتصادية ومصرفية لتلبية الحاجة الاقتصادية والتمويلية للمشاريع الاستثمارية والنهوض بالواقع الاقتصادي للبلد .
٥. ان احتجاز المصارف للأرباح من اجل زيادة رأس المال الممتلك اثر بصورة سلبية في معدل العائد مما سبب في انخفاض معدل عائد السهم للمصارف .

ب - التوصيات :

١. مراجعة نسب الاداء المالي للمصارف لإعطاء صورة حقيقية عن معدل العائد ففي حالة شراء المصرف لأسهمه سوف يخلق حالة غير مستقرة تظهر ارتفاع معدل العائد وزيادة الاقبال عليها .
٢. الاطلاع على نسبة معدل العائد على حق الملكية لأنها تظهر قدرة المصرف على استثمار الاموال ومن ثم يمكن تقدير معدل العائد المتوقع .
٣. تقييم الاداء المالي من قبل متخصصين ماليين .
٤. من المفترض ان تكون زيادة رأس المال المصرفي مصاحب لخطة استثمار صحيحة لتحقيق ارباح مناسبة .
٥. ان زيادة رأس المال المصرفي يكون بتحقيق الارباح وطرح اسهم جديدة للاكتتاب او توزيع الارباح بصورة اسهم .

المصادر :

اولاً : المصادر العربية

أ - الكتب :

١. الحسيني والدوري ، فلاح حسن ، مؤيد عبد الرحمن ، " إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر "، ط ١، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠ .

عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

٢. الزبيدي ، حمزة محمود ، " الإدارة المالية المتقدمة " ، عمان، دار الوراق للطباعة و النشر، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ .
٣. الشمري ، صادق راشد، " ادارة المصارف - الواقع والتطبيقات العملية "، مطبعة الفرح ، الطبعة الاولى ،العراق ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
٤. الشمري ، صادق راشد ، " ادارة المصارف " ، مطبعة الكتاب ، بغداد السعدون ، طبعة جديدة ومنقحة ، ٢٠١٢ .
٥. العلي ،اسعد حميد ، " ادارة المصارف التجارية - مدخل ادارة المخاطر " ،الذاكرة للنشر والتوزيع ، طبعة اولى ، العراق ، بغداد ، ٢٠١٣ .
٦. النعيمي والتميمي ، عدنان تايه ،ارشذ فؤاد ، " الادارة المالية المتقدمة " ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الأردن - عمان ، ٢٠٠٩ .
٧. آل شبيب ، دريد كامل ، " الاسواق المالية والنقدية " ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن - عمان ، ط١ ، ٢٠١٢ .
٨. تيم ، فايز، " مبادئ الادارة المالية " ، اثراء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ، ط٣ ، ٢٠١٣ .
٩. حشاد ، نبيل ، " دليلك إلى اتفاق بازل-٢ " ، بيروت ، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤ .
١٠. خطاب ، جودت جعفر ، " اعادة هيكله المصارف " ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، بغداد ،العراق الطبعة الأولى ، ٢٠٠٩ .
١١. رمضان وجوده،، زياد ، محفوظ ، " الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك " ، دار وائل للنشر، عمان ،الأردن، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦ .
١٢. عبد الله ، خالد امين، " العمليات المصرفية - الطرق المحاسبية الحديثة " ، دار وائل للنشر الطبعة السادسة ،عمان - الاردن ، ٢٠٠٩ .
١٣. عبد القادر ، السيد متولي ، " الأسواق المالية والنقدية في عالم متميز " ، دار الفكر للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن، ط١ ، ٢٠١٠ .
١٤. هندي ، منير ابراهيم ، " ادارة البنوك التجارية - مدخا اتخاذ القرار " ،مطبعة دلتا ،الاسكندرية ، مصر ، ٢٠١٠ .

ب - الدوريات :

١٥. الربيعي ، فلاح خلف ، " سبل الارتقاء بسوق العراق للأوراق المالية " ، جريدة الصباح ، عدد ٢٦ ، حزيران ، ٢٠٠٩ .
١٦. قريشي، محمد جموعي (٢٠٠٤) ، " تقييم أداء المؤسسات المصرفية " ، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية - خلال الفترة ١٩٩٤_٢٠٠٠ ، مجلة الباحث، العدد ٣ .

ت - الاطاريح والرسائل الجامعية :



عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الاول
أثر زيادة رأس المال في معدل العائد لسعر السهم
(دراسة تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)

١. المزوري ،حسين احمد،" اثر مقررات لجنة بازل للمعايير كفاية رأس المال وأثره في إدارة أموال المصرف "، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
٢. أبو رحمة، سيرين سميح،" اتفاق بازل II Basel Accord "، الجامعة الإسلامية - غزة ، عمادة الدراسات العليا ، كلية التجارة ، ، ٢٠٠٧ .

ثانيا : المصادر الاجنبية

Books

1. Molyneux, P. and J. Thornton (1992). " Determinants of European bank profitability " A note." Journal of Banking and Finance ..
2. Ross, Peter S., " Money and capital market ", Irwin, McGraw-Hill, 7th Ed 2000.
3. Charles, J.,corrado, Bradford, D.Jordan., " Fundamentals of investments , valuation and management " ,2nd ed ., the mcaraw – hill companies,inc.,2002 .
4. Rose,P , Kolari,J , and Fraser,D , " Financial institutions " , 4eh ed ,boston ,Homewood , . 2002 ,

ثالثاً : الانترنت

١. (www.cbi.iq)
٢. (www.alitthad.com)
٣. (www.almadasupplements.com)
٤. (www.amawi.info)
٥. (www.hrdiscussion.co)
٦. (www.cma.org.sa)